UN LIBRARY
AUG 22 1979
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/34/288
20 June 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٥٧ من القائمة الأولية *

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

اعادة توزيع الصناعات لصالح البلدان النامية

تقرير المدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣/٧٨ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، الذى أحاطت فيه الجمعية العامة علما ، في جملة أمور ، بتقرير بشأن اعادة توزيع الصناعات (A/33/192) قدمه الى الجمعية العامة المدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) عملا بالقرار ٣١/١٦٣ ورجت من المدير التنفيذى أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، عن طريق مجلس التنمية الصناعية ، تقريرا يتسم بدرجة أكبر من الشمول والتحليل عن هذا الموضوع .

٢ - قدم المدير التنفيذى الى المجلس في دورته الثالثة عشرة التقرير المرفق والمعنون " اعادة توزيع الصناعات من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية - دراسات قامت بها اليونيدو " . ويلخص التقرير مشكلة تعريف مصطلح " اعادة التوزيع " ، ويحاول تسليط الضوء على العلاقة بين اعادة التوزيع والتكييف التجارى والهيكلي ، ويعرض نتائج الدراسات التي قامت بها اليونيدو عن التغيرات الهيكلية السابقة والمتوقعة في الصناعة في بلدان متقدمة النمو منتقاة . كما يتناول التقرير باختصار القيود التي تواجهها البلدان النامية في عملية اعادة التوزيع، ويحدد التدابير والسياسات الممكنة التي تفضي الى الاسراع بهذه العملية .

٣ - وأحاط مجلس التنمية الصناعية علما بهذا التقرير في دورته الثالثة عشرة ، وأعرب عن تقديره لبرنامج البحث الذى اضطلعت به أمانة اليونيدو حتى الآن ، مع مراعاة ما يتسم به هذا البحث من تعقد وطول أجل ، وأيد المفهوم والنهج العامين المتبعين . وأشار المجلس الى أنه ينبغي لأمانة اليونيدو مواصلة برنامج البحث الذى تقوم به وفقا للأسس ذاتها ، مع ايلاء الاعتبار الواجب

* A/34/50 .

للتعليقات والاقتراحات المقدمة خلال الدورة الثالثة عشرة ، وفيما يتعلق بالوثائق النهائية التي يجرى اعدادها كي تقدم الى المؤتمر العام الثالث لليونيدو ، فيما يتعلق أيضا ببرنامج البحث الجارى . ورجا المجلس من المدير التنفيذى أن يقدم اليه تقريرا آخر في دورته الرابعة عشرة .

٤ - والتعليقات التي أبداها أعضاء المجلس والاقتراحات التي قدموها خلال مداولاته بشأن هذا الموضوع ترد في الفصل السابع من تقرير مجلس التنمية الصناعية عن أعمال دورته الثالثة عشرة (ID/B/232) (١) .

---

(١) سيصدر بوصفه من الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٦ (A/34/16) .

المرفق

تقرير المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن اعادة توزيع الصناعات لصالح البلدان النامية *

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ — ٤	٢
أولا — مسألة اعادة التوزيع	٥ — ١٤	٣
ثانيا — التغييرات الهيكلية في البلدان المتقدمة النمو	١٥ — ٣٧	٦
ثالثا — البلدان النامية وعملية اعادة التوزيع	٣٨ — ٥٤	١٦
رابعا — الاستنتاجات والمقترحات	٥٥ — ٦٧	٢٠
خامسا — التدابير المطلوب من مجلس التنمية الصناعية اتخاذها	٦٨	٢٣

ملخص

يلخّص هذا التقرير في البداية مشكلة تعريف مصطلح "اعادة التوزيع" ويسلّط الضوء على العلاقة بين اعادة التوزيع والتكييف التجاري والهيكلي. ثم يعرض نتائج الدراسات التي قامت بها اليونيدو بشأن التغييرات الهيكلية السابقة والمقبلة في مجال الصناعة في بلدان متقدمة النمو منتقاة. وتعقب ذلك مناقشة حول الاحتمالات والقيود التي تواجهها البلدان النامية في عملية اعادة التوزيع. وأخيرا، يحدد التقرير التدابير والسياسات الممكنة التي تفضي الى الاسراع باعادة التوزيع.

* صدر سابقا تحت الرمز ID/B/222.

مقدمـــة

١ - هذا التقرير مقدم الى مجلس التنمية الصناعية عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣/٧٨، المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨، والذى أحاطت فيه علما بالوثيقة A/33/182 (بشأن اعادة توزيع الصناعات) ورجت المدير التنفيذى أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين، عن طريق مجلس التنمية الصناعية، تقريرا يتسم بدرجة أكبر من الشمول والتحليل عن اعادة توزيع الصناعات لصالح البلدان النامية مع مراعاة قرار الجمعية العامة ٣١/١٦٣.

٢ - وتجدر الاشارة الى أن الأمانة قدمت الى المجلس في دورته الحادية عشرة مذكرة بشأن اعادة توزيع الصناعات من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية (١)، تعرض تلخيصا موجزا للدراسات الاستقصائية التمهيدية عن مفهوم اعادة التوزيع وامكاناته، وتقدم بعض الاقتراحات بشأن ما يجب اتخاذه من تدابير مستقبلا. وفي وقت لاحق، قدمت الأمانة الى الدورة الثانية عشرة للمجلس مذكرة (٢) بشأن الدراسات التي اضطلعت بها اليونيدو حتى ذلك الوقت بشأن امكانات اعادة التوزيع والتغيرات الهيكلية وآثار اعادة التوزيع على البلدان النامية. وقد قدم هذا التقرير، عن طريق المجلس الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين (٣).

٣ - وأحاطت الدورة الثانية عشرة للمجلس علما مع التقدير بالتقرير ورجت من المدير التنفيذى أن يأخذ في الاعتبار الواجب الآراء والاقتراحات التي أعربت عنها الوفود وذلك عند اضطلاع اليونيدو بالدراسات الأخرى المتصلة بهذا الموضوع (٤). وقد أشارت هذه الاقتراحات، في جملة أمور، الى اعادة التوزيع بوصفها وسيلة أساسية لتشجيع تقسيم دولي أفضل للعمل شريطة أن تتوخى اعادة التوزيع على نحو يتفق والأهداف الاجتماعية - الاقتصادية العامة للبلدان المعنية. وبالنظر الى ما هو سائد حاليا في بلدان متقدمة النمو شتى من حالة عدم يقين ومن بطالة، فان المعلومات المتعلقة بالتغيرات المحتملة في المستقبل في هذه البلدان تبدو شيئا ضروريا.

٤ - وتابعت أمانة اليونيدو دراساتها وفقا للأسس المقترحة. بيد أنه تجدر ملاحظة أن هذه الدراسات تشمل مجالا بالغ الاتساع والتعقد وهو: (أ) امكانات وقيود اعادة توزيع القدرات الصناعية من البلدان المتقدمة النمو كما يراها المقاولون والنقابات والحكومات في هذه البلدان؛ (ب) الأولويات المتعلقة بالشروط الضرورية لاعادة التوزيع في البلدان النامية وآثارها؛ (ج) التجارة الدولية ولا سيما الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو؛ و (د) التكييف الهيكلي في البلدان المتقدمة النمو بما في ذلك آثار العمالة والتغيرات الهيكلية الطويلة الأجل وسياسات التكييف. وبالنظر الى اتساع نطاق دراسات اعادة التوزيع، ومشكلة تمييز مفهوم اعادة التوزيع عن الأشكال "التقليدية" الأخرى للتعاون الصناعي الدولي، والقيود الشديدة المفروضة على موارد الأمانة فانه ينبغي تقدير أن برنامج الدراسة يتسم بطابع طويل الأجل وانه لم يتسن حتى الآن (كانون الثاني/يناير ١٩٧٩) تحقيق

---

(١) ID/B/190.

(٢) ID/B/199.

(٣) A/33/182.

(٤) A/33/16، الفقرة ٢٥٧.

نتائج نهائية وشاملة . ولذلك فان هذا التقرير يقدم فحسب وصفا لنتائج الدراسات التي أكملت حتى الآن واستعراضا موجزا للدراسات الأخرى المستمرة . وسيجرى تقديم تقارير عن نتائج برنامج الدراسات الى المجلس والى الجمعية العامة عن طريق المجلس ، على أساس مستمر ، عملا بقرار الجمعية العامة ٣١/١٦٣ . ويجرى حاليا اعداد تجميع للدراسات المنفّذة حتى الآن ، الى جانب الاقتراحات المتعلقة بالتعاون الصناعي الدولي والرامية الى زيادة اعادة التوزيع، وذلك لعرضها على المؤتمر العام الثالث لليونيدو .

أولا - مسألة اعادة التوزيع

٥ - كان مفهوم اعادة التوزيع يقبل طائفة واسعة من التفسيرات . وقد وردت بايجاز بعض آراء الحكومات بشأن هذه المسألة في المذكرة التي أعدت من أجل الدورة الثانية عشرة للمجلس (٥). وعلى أساس الآراء المعرب عنها ، اقترح استخدام تعريف عام جدا لاعادة التوزيع واعتبارها تبعا لذلك "شكلا من أشكال التعاون الصناعي الدولي من أجل نقل الموارد يستهدف انشاء قدرات انتاجية في البلدان النامية بغية زيادة حصة هذه البلدان في الانتاج الصناعي العالمي الاجمالي على أساس ما حبى به كل بلد من عوامل الانتاج والمهارات ، وأهدافه الانمائية ، وغير ذلك من الاعتبارات الاجتماعية - الاقتصادية" (٦) .

٦ - وتبعا لذلك ، يقصد باعادة التوزيع نقل رأس المال والتكنولوجيا والدراية الفنية والمصانع وغيرها من الموارد (٧) وذلك عن طريق مؤسسة صناعية عاملة في بلد متقدم النمو الى بلد نام بهدف انشاء قدرة صناعية في هذا البلد .

وعموما يمكن النظر الى اعادة التوزيع باعتبارها تنطوى على اتخاذ القرار من قبل (أ) المقاول في البلد المتقدم النمو ؛ (ب) الشركة أو الشريك في البلد النامي ؛ (ج) حكومة البلد النامي ؛

---

(٥) ID/B/199 الفقرات ٤ - ١٢ .

(٦) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٥ .

(٧) ID/B/190 ، الفقرة ٦ . تبين بعض الأمثلة كيف أن الشركات التي تلتمس فرصا أو أسواقا في البلدان النامية أو تواجه قيودا على السوق المحلية ترى أن اعادة التوزيع يقصد بها معنى أو أكثر من المعاني التالية : (أ) انشاء شركات فرعية في البلدان النامية ؛ (ب) بيع التكنولوجيا والدراية الفنية الى البلدان النامية ؛ (ج) بيع المعدات بما في ذلك المعدات المستعملة للبلدان النامية ؛ (د) تدريب مواطنين من البلدان النامية ؛ (هـ) توفير الخدمات الادارية للبلدان النامية ؛ (و) نقل المصانع أو الوحدات القائمة الى البلدان النامية ؛ و (ز) الاستثمار الانتاجي في البلدان النامية .

و (د) حكومة البلد المتقدم النمو . ويمكن توقع أن يتفاوت الدور المحدد للحكومات وفقا للنظام الاقتصادى القائم في البلد المعني . وينبغي النظر الى حكومة البلد النامي باعتبارها مسؤولة عن (أ) تحديد أهداف وأولويات التنمية الوطنية ؛ (ب) وضع مجموعة من السياسات لتوجيه وتنظيم التجارة الخارجية وتدفق الموارد وتخصيصها ؛ و (ج) تحديد شكل التعاون الصناعي الدولي الذى ترغب فيه ، والمنتجات التي يشملها الأمر . وبالمثل ، تضطلع حكومة البلد المتقدم النمو عموما بدور تحديد اطار تشغيل مؤسسات البلد واطار علاقاته التجارية الخارجية ، على الأقل .

٧ - وكما ذكر في أبحاث سابقة (٨) فقد اضطلعت اليونيدو بدراسات استقصائية على مستوى المؤسسات في عدد من البلدان المتقدمة النمو للتحقق من اهتمام المقاولين الصناعيين بالاشتراك في أنشطة اعادة التوزيع ومن وجود حافز لديهم للقيام بذلك . وتبين هذه الدراسات وجود اهتمام وحافز كبيرين لاعادة توزيع قدرات صناعية معينة الى البلدان النامية . اذ تشير الشركات ، في جميع القطاعات الفرعية الصناعية تقريبا ، الى أنها تعتبر اعادة التوزيع وسيلة لترشيد انتاجها أو لتحسين استخدام الموارد القائمة . وفضلا عن دوافع تخفيض التكاليف والحاجة الى الاستجابة للتغيرات في الطلب الداخلي ، تذكر الشركات سببا هاما آخر للنظر في نقل مورد من الموارد الى بلد نام وهو ادراك انه اذا ما أريد الابقاء على صلة تجارية مستمرة مع البلدان النامية فلابد للشركات أن تشترك على أساس أطول أجلا في انشاء صناعات في تلك البلدان . بيد أن هذه الدراسات الاستقصائية وما لحقها من أنشطة متابعة قد بينت أيضا أن القيود المختلفة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تعوق ، فيما يبدو ، تحقيق امكانات اعادة التوزيع ، ويرد أدناه وصف موجز لهذه القيود .

٨ - أولا ، ان الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان المتقدمة النمو كثيرا ما تعاني نقصا في الموظفين والخبرة والاتصالات الدولية اللازمة لاقامة مشروع تعاون مع بلد من البلدان النامية ومواصلته . كما يبدو أن الشركات في البلدان المتقدمة النمو تفتقر الى معلومات مستكملة عما يتعلق بالبلدان النامية من حقائق تعتبر حيوية بالنسبة لأى قرار باعادة التوزيع . ثانيا ، هناك بوجه عام ، كما هو معروف تماما ، افتقار الى المشاريع الصناعية المدروسة جيدا ، والى تحديد أولويات الاستثمار في البلدان النامية . ولذلك ، ليست هناك آلية أو عملية راسخة تؤدى وظيفتها على نحو ملائم ويمكن بها المواءمة بين أولويات البلد النامي (المضيف) وما لدى الصناعة في البلدان المتقدمة النمو من امكانات استحداثية .

٩ - ثالثا - وذلك هام جدا - ان الشركات في البلدان المتقدمة النمو تواجه ، فيما يبدو ، شكوكا فيما يتعلق بسياسات الحكومات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء مما يؤثر ،

---

(٨) ID/B/190 ؛ " اعادة توزيع الصناعات في السويد ؛ الاحتمالات والعقبات " ، UNIDO/ICIS/54 " اتجاهات وفرص اعادة توزيع الصناعات في جمهورية ألمانيا الاتحادية UNIDO/ICIS/90 .

في جملة أمور ، على استيراد السلع والعناصر الأساسية ونقل الموارد . وهناك في واقع الأمر دلائل على أن السياسات والأنظمة المعمول بها في البلدان المتقدمة النمو تعوق تحقيق فرص اعادة توزيع الصناعات . وتخشى الشركات ان يعوق تطبيق الحواجز الجمركية أو غير الجمركية أو كلتيهما في البلد المتقدم النمو أو التجمع الاقليمي المعني اعادة الاستيراد المرتقبة لمنتجات الصناعات التي أعيد توزيعها . كما أن هناك دلائل على أن السياسات أو الأنظمة أو الممارسات المختلفة في البلدان المتقدمة النمو تعوق بشكل متزايد ، فيما يبدو ، عمليات نقل رأس المال الفعلية و/أو النقل المزمع لبعض أنشطة شركة ما الى بلد نام . والحال كذلك حتى وان كان هذا النقل مطلوبا من الناحية التجارية ويمثل خطوة "عادية" من خطوات عملية التكييف أو التخصص داخل شركة صناعية ما . وهناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن هذه السياسات التقييدية المتبعة في البلدان المتقدمة النمو هي نتيجة للشكوك المتصلة بالتطورات الدولية وللحرص على الاحتفاظ بعمالة كاملة .

١٠ — بيد أنه يمكن ادراك أن الضغط على البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي من أجل تكييف انتاجها الصناعي وهيكل عمالتها لا يرجع سوى بدرجة محدودة الى الاستيراد المتزايد للمصنوعات من البلدان النامية . وقد وردت أدلة على ذلك في الدراسات الأخيرة لليونيدو (٩) . فالضغط لاجراء التكييف انما ينبع ، فيما يبدو ، من الأثر الكلي للتغيير التكنولوجي ، والتقلبات في الطلب والسياسات المحلية ، والتغييرات في أنماط التجارة الدولية الناجمة عن التغيرات في العلاقات مع البلدان المتقدمة النمو الأخرى ، بما في ذلك البلدان ذات النظم الاقتصادية المخططة مركزيا ، أكثر مما ينبع عن التغيرات في الأنماط التجارية مع البلدان النامية . وهذا الضغط من أجل التكييف يلاحظ بصفة خاصة عندما يكون مركزا في قطاع فرعي صناعي محدد و / أو منطقة دون اقليمية جغرافية محددة .

١١ — وبالرغم من أن الأزمات الهيكلية في البلدان المتقدمة النمو تستلزم مواجهتها بتدابير سياسية جبرية من جانب الحكومات المعنية ، فانه ينبغي ادراك أن هذه التدابير لا ينبغي أن توجه ضد البلدان النامية فتوقف تدفق الموارد اليها والتجارة معها . ويستند هذا النمط الأخير من التدابير الى توهّم أن أنماط التجارة مع البلدان النامية عامل هام من العوامل التي تحدد المشاكل الهيكلية وأن هذه المشاكل يمكن "تصديرها" الى العالم الثالث .

١٢ — وعليه فهناك حاجة الى أن تتبع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي سياسة تكييفية بشكل نظامي . وينبغي أن تكون هذه السياسة توقعية في طابعها تجنبا لحدوث اختلالات ولاستخدام أدوات قد تحول — مباشرة أو بطريق غير مباشر — دون تقدم التنمية الدولية بخطى أيسر .

---

(٩) "أثر التجارة مع البلدان النامية على العمالة في البلدان المتقدمة النمو — أدلة وضعية من بحث أخير" ، ورقات العمل رقم ٣ بشأن التغيرات الهيكلية ، UNIDO/ICIS/35 .

١٣ - والواقع انه قد تم بالفعل ، أو يجرى حاليا ، التفكير في عدد كبير من تدابير تكييف السياسة في بلدان منفردة من البلدان المتقدمة النمو . ومن هذه التدابير ما يستهدف زيادة امكانية تكييف القوة العاملة وتقليل الآثار السلبية لقدرتها اللازمة على الحركة وكذا مخططات التدريب واعادة التدريب وتوسيع نطاق فرص العمل . وثمة مسألة أساسية ناشئة عن وضع سياسات تكييفية توقعية ملائمة وتتعلق بتساوق هذه السياسات مع سائر السياسات الداخلية والخارجية ذات الصلة . وقد تزداد فعالية هذه السياسات ان كانت جزءا لا يتجزأ من مجموعة من السياسات المتصلة بالأمر ، بما في ذلك السياسات التجارية بوجه عام والسياسات (أ) المؤثرة على المؤسسات التجارية الصناعية في البلدان النامية و (ب) المتصلة بعمليات النقل الانمائية الرسمية . وعندئذ يمكن النظر الى نقل المؤسسات الصناعية أو اعادة توزيعها على أنه أحد العناصر داخل اطار التكييف الهيكلي التوقعي والمعونة الانمائية الرسمية . وينبغي أن يضم هذا الاطار أيضا السياسات التجارية التي تكفل وصول المنتجات من الصناعات المعاد توزيعها الى البلدان النامية الى أسواق البلدان المتقدمة النمو .

١٤ - ومما لا شك فيه أن التحاليل والتنبؤات النظامية أو حتى وجود ادراك عام لما يحتمل حدوثه من تغيرات طويلة الأجل في الهيكل الصناعي في كل بلد من البلدان المتقدمة النمو سييسر سياسات التكييف التوقعية . وتحقيقا لهذه الغاية ، تبذل أمانة اليونيدو بالتعاون مع الحكومات ومعاهد البحث في كل بلد من البلدان المتقدمة النمو ، محاولات للتوصل تدريجيا الى دراسة عامة موحدة للتغيرات الهيكلية المحتملة في المستقبل . ويرد ذكر هذه الدراسات في نهاية الفصل الثاني .

ثانيا - التغيرات الهيكلية في البلدان المتقدمة النمو

١٥ - استجابة لقرار الجمعية العامة ٣١/١٦٣ اضطلعت الأمانة بدراسات عديدة عن التغيرات الحاصلة في الهيكل الصناعي في البلدان المتقدمة النمو . ويضطلع ببرنامج الدراسات عن طريق موارده العادية ، بالتعاون الوثيق مع معاهد البحث المختلفة ، من ناحية ، وعن طريق الدعم المالي المباشر من حكومات منفردة ، من ناحية أخرى . وتضمنت المرحلة الأولى اجراء دراسات عن النمسا وبلجيكا وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وسويسرا : ويرد في هذا الفصل موجز للنتائج الرئيسية لهذه الدراسات . وقد بحثت الدراسات (أ) الخصائص الفرعية للمرحلة الأخيرة من اعادة تشكيل هيكل الصناعات ؛ و (ب) أسبابها ؛ و (ج) نتائج هذه المرحلة الأخيرة فيما يتعلق بالقوى العاملة وكل شركة على حدة من شركات البلدان المتقدمة النمو ؛ و (د) احتمالات المستقبل بالنسبة للتنمية الصناعية مقسّمة حسب الفروع(١٠) .

١٦ - وكان الهدف الأساسي من الدراسات ، كما تبين من التكوين المتغيّر حسب الفروع ، هو تحديد الاتجاهات الرئيسية لاعادة تشكيل الهيكل الصناعي في تلك البلدان . ثانيا ، أن الاتجاهات

---

(١٠) ستكون التقارير الكاملة متوفرة من اليونيدو في عام ١٩٧٩ . وقد كانت جميع هذه الدراسات ممارسات بحثية استكشافية ، ولا تعني ضمنا الافتراضات أو الأساليب أو النتائج وجود أية علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالسياسات الحكومية الرسمية .

المحددة على هذا النحو قد جرى تحليلها من زاوية أهميتها في تغيير تقسيم العمل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وهكذا حاولت الدراسات التمييز بين (أ) الفروع الصناعية الرئيسية والتابعة التي يبدو أن تنميتها في المستقبل تسمح باعادة توزيع كلية و/أو جزئية الى البلدان النامية و (ب) تلك الفروع التي تبدو احتمالات المستقبل بالنسبة لها مأمونة في البلدان المتقدمة النمو. وفي كل دراسة من الدراسات القطرية الخمس كانت اليونيدو تواجه أساسا مختلفا للبيانات . وفضلا عن هذا ، فقد استلزم الأمر استخدام منهجيات متباينة تباينا طفيفا . ومع ذلك بذلت محاولة لتوليف نتائج مركبة .

١٧ - وتتألف التغيرات في الهيكل الصناعي من مجموعة من ثلاث قوى رئيسية . أولا ،أن خليط المنتجات هو الذى يتغير نتيجة للتغيرات في هيكل الطلب الوطني والدولي . ثانيا ، أن عملية الانتاج هي التي تحدث فيها التغيرات التكنولوجية والتنظيمية مما يفضي الى كثافة متزايدة في رأس المال ، ومن ثم الى ارتفاع سريع في انتاجية اليد العاملة في أغلب الفروع الصناعية . ثالثا ،أن التوزيع الجغرافي للقدرة الانتاجية آخذ في التغيّر . وهذا التغيّر ، الناجم عن تغيّرات في هيكل التكاليف للمناطق والبلدان المختلفة في انتاج منتجات محددة ، يؤدى الى نقل المرافق القائمة وحدوث توسّع جغرافي جديد للصناعات ،وغير ذلك من أشكال اعادة التوزيع . وتنعكس هذه التغيرات بدورها في تغيّر أنماط التجارة الدولية .

١٨ - وقد كان ارتفاع الانتاجية هو حتى الآن أعظم أسباب التغيّر الهيكلي الذى حدث مؤخرا . فخلال فترة السنوات العشر الى العشرين سنة الماضية أدت المنافسة الدولية وارتفاع الأجور في البلدان المتقدمة النمو الى تسارع في معدلات التغيّر التكنولوجي وترشيد عمليات الانتاج الصناعي في الشركات . وبذلك استطاعت الشركات رفع الناتج عن تكلفة الوحدة العمالية والاحتفاظ بقدرة أسعارها على المنافسة . أما ثاني العوامل أهمية في تحديد سرعة التغيّر الهيكلي فهو التغيّر في تكوين الطلب النهائي . اذ أن الظهور المتواصل لمنتجات جديدة والتغيرات في توزيع الدخل معناهما حدوث تغيرات مثيرة في تكوين الطلب على السلع الاستهلاكية والانتاجية على السواء . وعلى مدى العقدين الماضيين ، لم تدع التطورات الحاصلة في صناعة الالكترونيات وحدها منتجات أو عمليات انتاج كثيرة دون أن تؤثّر فيها . وتأتي عملية النقل الجغرافي للقدرات الانتاجية الصناعية في المرتبة الثالثة كعامل محدد للتغيّر الهيكلي . وفضلا عن هذا ، فان اعادة التوزيع هذه لا تحدث فقط باعتبارها اعادة توزيع الى البلدان النامية ، بل أيضا وبدرجة أكبر كزيادة في التخصص بين البلدان المتقدمة النمو . وبالرغم من أن اعادة التوزيع تكتسب زخما وأهمية بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو ، فان نقل اليد العاملة حسب الزيادات في الانتاجية قد فاق نقلها حسب الواردات من البلدان النامية بنسبة تتجاوز ٢٠ الى ١ . وفي خلال العشر سنوات الى الخمس عشرة سنة الماضية خلقت هذه القوى نمطا مماثلا من التغير الهيكلي في جميع البلدان المستقصاة ؛ بيد انه لم يمكن الفصل بين ما تقوم به التغيرات في خليط المنتجات ، والتغيرات في عمليات الانتاج ، واعادة توزيع الانتاج من أدوار في تحديد هذا النمط .

١٩ - وفي النمسا ، أظهرت الفروع التالية اتجاها قويا نحو الانحدار : الحديد والصلب ؛ والمنتجات الزجاجية ؛ والمصنوعات الجلدية ؛ والمنسوجات ؛ والأغذية ؛ ومعدات المسابك والنقل .

وفي بلجيكا ، انحدرت الفروع التالية ،على مستوى مختلف من التقسيم ، انحدارا كبيرا : دبغ الجلود ؛ والمنسوجات ؛ وغزل الصوف ؛ وغزل القطن ؛ وتمشيط الصوف ؛ وغزل الجوت ؛ وغسل كربنة الصوف ؛ واللباد ؛ والفراء ؛ والنسيج ؛ والأحذية ؛ والمنتجات الصلصالية ؛ والخزفيات ؛ ونشر الأخشاب ؛ والكحول ؛ وكتل الفحم . وفي سويسرا ، أظهرت الفروع التالية ميلا شديدا بشكل خاص الى الانحدار : الملابس ؛ والمنتجات المعدنية غير الفلزية ؛ فيما عدا البترول والفحم ؛ والساعات ؛ والورق والمنتجات الورقية ؛ والمنسوجات . وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية ، انحدرت الفروع التالية انحدارا كبيرا ؛ الأحذية ؛ والمنسوجات ؛ والجلود ؛ ولب الورق والورق والكرتون ؛ والملابس ؛ والمصنوعات الجلدية ؛ والمنتجات الخزفية الدقيقة ؛ والسلع الحجرية والفخارية ؛ والمسابك . وبالرغم من أن الدراسة المتعلقة بفرنسا كانت موجهة الى تحديد الهياكل التفضيلية للمستقبل ، تظهر التقديرات أن الفروع التالية كانت ضعيفة بالفعل في السبعينات ؛ اللحوم والألبان ؛ والمنتجات الغذائية الأخرى ؛ والحديد والصلب ؛ والمنسوجات والملابس ؛ والجلود والأحذية ؛ والسيارات ؛ والنقل .

٢٠ - وقد أبرزت جميع الدراسات كون الفروع الصناعية الآخذة في الانحدار تتسم ، في معظمها ، بمستوى منخفض نسبيا من مؤهلات القوى العاملة . وكانت بعض الفروع تعتبر في بلد كل منها انها تتصف على نحو خاص بهذه الخاصية . وفي النمسا ، شملت هذه الفروع : المنسوجات ؛ والملابس ؛ والحديد والصلب ؛ والنقل . وفي سويسرا تضمنت : الأغذية والمشروبات والتبغ ؛ والمنسوجات ؛ والملابس . وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية : نشر الأخشاب والأشغال الخشبية ؛ والآلات الموسيقية واللعب ؛ والجلود ؛ والسلع الجلدية ؛ والمنتجات الحجرية والفخارية ؛ والخزفيات الدقيقة ؛ والمصنوعات الخشبية ؛ والأحذية ؛ والمنسوجات ؛ والملابس ؛ والأغذية والمشروبات والتبغ . وفي فرنسا : الأدوات المعدنية التي تنتجها المسابك ؛ والسيارات ومعدات النقل ؛ والمنسوجات ؛ والملابس ؛ والجلود والأحذية .

٢١ - وبالمقارنة ، فقد أظهرت بعض الفروع مستوى عال نسبيا من مؤهلات القوى العاملة . وفي النمسا ، شملت هذه الفروع : الكيماويات ؛ والاغذية ؛ والالات ؛ والورق ؛ والالات الكهربائية . وفي سويسرا ، تضمنت : الكيماويات ؛ والالات والمعدات ؛ والطباعة والنشر ؛ والورق والمنتجات الورقية . وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية : الحديد والصلب ؛ والزيوت المعدنية ؛ والكيماويات ؛ ومركبات الطرق ؛ وبناء السفن ؛ وصناعة الطائرات ؛ والالات المكتبية وتجهيز البيانات . وفي فرنسا : الفلزات غير الحديدية ؛ والكيماويات ؛ والهندسة الميكانيكية ؛ والالات الكهربائية ؛ والمعدات المنزلية ؛ ولب الورق والورق والكرتون ؛ ومنتجات البلاستيك والمطاط (هذه القوائم، كما يظهر في الجدول أدناه ترتبط ارتباطا كبيرا بالصناعات التي تعتبر ذات أهمية للهياكل الصناعية في المستقبل) .

٢٢ - والى جانب تحديد اتجاهات وميول التغير الهيكلي للصناعات داخل البلدان المعنية ، فقد حاولت الدراسات تحديد اتجاهات تلك الفروع التي اظهرت ميزة مقارنة متناقصة ومتزايدة من البلدان النامية . واشير الى ميزة مقارنة متزايدة خلال العشر سنوات الى الخمس عشرة سنة الماضية بالنسبة لعدد من الفروع . وفي النمسا تضمنت هذه الفروع : الآلات ؛ ومعدات النقل ؛ والكيماويات ؛

والمنتجات المعدنية . وفي بلجيكا تضمنت : الكيماويات ؛ ومنتجات البلاستيك ؛ والمعادن اللاحديدية ؛ والمشروبات؛ وطباعة الصحف ؛ والمستحضرات الصيدلية ؛ وطبع وتجليد الكتب ؛ والصابون والعطور ؛ والورق والكرتون ؛ والزجاج ؛ والمطاط. وفي سويسرا تضمنت : الكيماويات ؛ والمطاط ؛ ومنتجات البلاستيك ؛ والآلات والمعدات . وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية: العناصر والمركبات الكيماوية ؛ والصباغة ودبغ الجلود ؛ والزيوت العطرية والعطور؛ والمواد البلاستيكية ؛ والمواد والمنتجات الكيماوية ؛ والآلات غير الكهربائية ؛ ومعدات النقل . وفي فرنسا : المعادن اللاحديدية ؛ والمواد شبه الكيماوية ؛ والهندسة الميكانيكية ؛ والآلات الكهربائية ؛ والمعدات المنزلية ؛ ولب الورق والورق والكرتون ؛ والكيماويات ؛ والمطاط؛ ومنتجات البلاستيك .

٢٣ - كما أشير الى وجود ميزة مقارنة متناقصة في عدد من الفروع بالمقارنة بالبلدان النامية . وتضمنت هذه الفروع في النمسا : المنسوجات ؛ والملابس؛ والحديد والصلب ؛ والنقل . وفي بلجيكا تضمنت : دبغ الجلود ؛ وتجهيز اللحوم ؛ ومنتجات الألبان ؛ والمنسوجات ؛ وغزل الصوف؛ وغزل القطن ؛ وتمشيط الصوف ؛ وغزل الجوت ؛ وغسل وكربنة الصوف ؛ والخضروات المحفوظة ؛ والأسماك المعلّبة ؛ وطحن الحبوب . وفي سويسرا شملت : الساعات ؛ والمنسوجات ؛ والملابس . وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية : المعادن ؛ والفلز؛ والفحم ؛ والبترول والغاز الطبيعي ؛ والجلود والسلع الجلدية ؛ والخشب والفلين ؛ والمنسوجات ؛ والمعادن اللافلزية ؛ والفلزات اللاحديدية ؛ واجهزة الآلات الكهربائية ؛ والأجهزة ؛ والأثاث وسلع السفر وحقائب اليد ؛ والملابس ؛ والأحذية . وفي فرنسا : الألبان واللحوم ؛ والمنتجات الغذائية الأخرى ؛ والفلزات اللاحديدية؛ والجلود ؛ والأحذية .

٢٤ - وبمقارنة هذه القوائم يمكن ملاحظة أن الفروع ذات المحتوى العالي من المهارات تتداخل مع تلك التي تظهر ميزة مقارنة عالية بالنسبة للبلدان النامية . وتتداخل الأخيرة ، بدورها ، مع تلك الفروع التي يتوقع أن تظل على قوتها (أنظر الجدول أدناه) . بينما تتداخل الفروع التي تظهر محتوى منخفض من المهارات مع تلك التي تمر بانحدار وميل الى اعادة التوزيع .

٢٥ - وخلال العقد الماضي ،أدت أحوال هياكل التكاليف وسوق اليد العاملة في البلدان المتقدمة النمو الى قيام الشركات باعادة توزيع قدرتها الصناعية الى البلدان النامية كيما تحتفظ بقدرتها على المنافسة الدولية . ذلك أن ارتفاع تكاليف اليد العاملة والتنظيم الحكومي الباهظ التكاليف ، والتكاليف البيئية المفروضة حديثا ؛ وتكاليف المواد الخام والطاقة الآخذة في الارتفاع في البلدان المتقدمة النمو ، قد تضافرت معا لتجعل عددا متزايدا من البلدان النامية أشد جاذبية كمواقع لبعض الأنشطة الصناعية . اذ تتيح هذه البلدان النامية عرضا وفيرا من اليد العاملة الرخيصة والمنضبطة ، وقدرة أكبر على الوصول الى المواد الخام ، وتكاليف أقل للطاقة ومكافحة التلوّث ، وتكاليف أقل للمباني والأراضي ، وقدرة أكبر على الوصول الى مرافق النقل والاتصالات الحديثة على نطاق العالم . ومن المرجح الى حد كبير ، الا اذا قامت البلدان المتقدمة النمو بتطبيق سياسات حمائية أو تدابير أخرى يكون من شأنها تغيير الجاذبية الناشئة حديثا للمواقع الصناعية في البلدان النامية ، أن يستمر تطور التقسيم الدولي للعمل وفقا للأسس الموضوعة خلال العقد الماضي وهي :

استمرار نمو الصناعة التي تنطوى على كثافة في اليد العاملة وفي المواد الخام في البلدان النامية ؛ وتزايد اعادة توزيع الانتاج ذى الكثافة الرأسمالية في المراحل الأخيرة من دورة المنتج الى البلدان النامية ؛ والابقاء على القطاعات ذات الكثافة الرأسمالية في المراحل الأولى من دورة المنتج في البلدان المتقدمة النمو ؛ والابقاء على الصناعة ذات الكثافة من حيث رأس المال البشرى - أى الصناعة التي تستلزم قطاع خدمات معقد ، ومرافق بحث واستحداث ، وقوة عاملة عالية الكفاءة والمرونة - وتوسيع نطاقها - في البلدان المتقدمة النمو . ويمكن توقّع أن تفضي هذه الاتجاهات الى تقسيم للعمل متزايد دوما فيما بين الفروع على نطاق عالمي والى تخصص اقليمي متزايد دوما في اطار التقسيم الدولي للعمل .

٢٦ - وهذا النمط للتغير الهيكلي في المستقبل ، الذى يمكن توقعه على أساس تحليل اليونيدو لاتجاهات الماضي ، تؤكده عموما الدراسات المتعلقة باتجاهات المستقبل التي أجرتها بلجيكا وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية . ويعرض الجدول أدناه نتائج مقتطفة لهذه المجملات للتغيرات الهيكلية المقبلة . وهذه المجملات هي أول مجموعة من سلسلة ممارسات من المزمع أن تغطي البلدان المتقدمة النمو . وستصدر اليونيدو في أواخر عام ١٩٧٩ التقارير الكاملة التي تحتوى على أسس البيانات وأوصاف المنهجية والافتراضات الموضوعة من أجل الممارسات . ومن المهم ملاحظة الجوانب التالية للمنهجيات المستخدمة في كل دراسة من هذه الدراسات ووجوه الاختلاف بينها . ويقوم التحديد البلجيكي للمراتب على اسقاط مستقيم لاتجاهات الماضي ، طبقا لسيناريوهات النمو المختلفة . (كما هو مبين في حاشية للجدول أدناه ، يقوم هذا الترتيب على اسقاط مستقيم لمستويات نمو اجمالي الناتج المحلي في الفترة من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٥) . وقد تم التوصل الى هذا الترتيب للفروع الصناعية في حالة جمهورية ألمانيا الاتحادية عن طريق استخدام تحليل تراجعي واستعمال قيّم للانتاج الصناعي محسوبة على أساس اسقاطات للاستهلاك الظاهر والصادرات والواردات . أما الترتيب الفرنسي فهو ، على خلاف ترتيبي بلجيكا وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، يستند الى نهج معيارى . وقد استخدم تحليل متعدد المعايير ونموذج للتقريب الى الحد الأمثل للتوصل الى هيكل صناعي مسقط يستند الى عدد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الوطنية . كما ينبغي ملاحظة أن مستوى التجميع المستخدم في كل من تحليل التغيرات الهيكلية وتحديد المراتب المسقط هو ، من ناحية ، مستوى تجميع عال جدا بحيث لا يمكن تحديد الاتجاهات داخل الفروع بدقة . ومن الناحية الأخرى ، فان تفاوت مستوى التجميع تفاوتا ضئيلا في كل دراسة من الدراسات القطرية يجعل المقارنة أمرا عسيرا . ويجرى بذل محاولات لتقليل هذه القيود تدريجيا .

الترتيب المسقط للفروع الصناعية

ترتيب الفروع الصناعية	الترتيب وفقا للزيادة المتوقعة في حصص القطاعات في جمهورية ألمانيا الاتحادية ١٩٧٦ - ١٩٩٠	الترتيب وفقا للنمو المتوقع لمنتج القطاعات في فرنسا (أ) ١٩٧٤ - ١٩٩٠	الترتيب وفقا للنمو المتوقع لمنتج القطاعات في بلجيكا (ب) ١٩٧٤ - ١٩٨٥
١	منتجات البلاستيك	الفلزات اللاحديدية	منتجات البلاستيك
٢	الكيماويات	المعدات المنزلية	معامل تكرير البترول
٣	الآلات الكهربائية	الكيماويات	الصابون والعطور
٤	الآلات ما عدا الآلات الكهربائية	الآلات الكهربائية	المشروبات الأخرى
٥	منتجات المطاط	لب الورق ، والورق والكرتون	المستحضرات الصيدلية
٦	النقل	المطاط ومنتجات البلاستيك	الاحتجار
٧	معامل تكرير البترول ؛ ومنتجات متنوعة من البترول والفحم	الصناعات الخشبية والأثاث	الزجاج
٨	الأخشاب ؛ منتجات الخشب والفلين ؛ والأثاث والتركيبات	المواد شبه الكيماوية	المصنوعات الخشبية
٩	المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى	مواد البناء	طبع وتجليد الكتب

(يتبع)

الجدول (تابع)

ترتيب الفروع الصناعية	الترتيب وفقا للزيادة المتوقعة في حصص القطاعات في جمهورية ألمانيا الاتحادية ١٩٧٦ — ١٩٩٠	الترتيب وفقا للنمو المتوقع لمنتج القطاعات في فرنسا ١٩٧٤ — ١٩٩٠ (أ)	الترتيب وفقا للنمو المتوقع لمنتج القطاعات في بلجيكا ١٩٧٤ — ١٩٨٥ (ب)
١٠	القياس والتحكم العلميان	الهندسة الميكانيكية	مواد الحشو
١١	الورق والمنتجات الورقية	صناعة الزجاج	صناعة الورق والكرتون
١٢	الطباعة	السيارات والنقل	تعليب الخضروات
١٣	الزجاج والمنتجات الزجاجية	بناء السفن ، والطائرات ، والأسلحة	كنل الاسمنت
١٤	الحديد والصلب	منتجات الألبان ، واللحوم	الملابس والملابس البديوية
١٥	المنسوجات	الأدوات المعدنية التي تنتجها المسابك	مصانع الجعة
١٦	الأغذية ، والمشروبات والتبغ	الحديد والصلب	النسيج
١٧	الجلود والمنتجات الجلدية	الطبع والنشر	الحديد والصلب
١٨	الفلزات اللاحديدية	صناعات تجهيز الأغذية الأخرى	السكر
١٩	المنتجات المعدنية المصنّعة ، ما عدا الآلات والمعدات	الجلود ، والأحذية	الفلزات اللاحديدية
٢٠	الملابس ، ما عدا الأحذية	المنسوجات والملابس	المطاط

(يتبع)

الجدول (تابع)

ترتيب الفروع الصناعية	الترتيب وفقا للزيادة المتوقعة في حصص القطاعات في جمهورية المانيا الاتحادية ١٩٧٦ — ١٩٩٠	الترتيب وفقا للنمو المتوقع لمنتج القطاعات في فرنسا ١٩٧٤ — ١٩٩٠ (أ)	الترتيب وفقا للنمو المتوقع لمنتج القطاعات في بلجيكا ١٩٧٤ — ١٩٨٥ (ب)
٢١	الآلات الموسيقية واللعب ؛ والحلي ؛ والسلع الرياضية		دبغ الجلود
٢٢	صناعة الفخار ، والصيني والمنتجات الفخارية		الشيكولاته
٢٣	الأحذية		غاقد المنسوجات
٢٤			الكحول
٢٥			الأسماك المعلّبة
٢٦			الكيماويات
٢٧			الخزفيات
٢٨			التبغ
٢٩			غسل وكربنة الصوف
٣٠			الزيوت والشحوم

حواشي الجدول :

(أ) اختير الترتيب القائم على دالة أهداف النمو من بين البدائل المختلفة التي عرضتها الدراسة الفرنسية .

(ب) يستند هذا الترتيب الى اسقاط مستقيم لمستويات نمو اجمالي الناتج المحلي ، للفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٥ . وستأتي الفروع التالية عقب الرقم ٣٠ : الأحذية ؛ والصلصال ، والفحومات ؛ ونشر الأخشاب ؛ واللباد ؛ وغزل الصوف ؛ وغزل القطن ؛ وغزل الجوت ؛ وتمشيط الصوف ؛ وكتل الفحم . ومن المتوقع للفروع الخمسة الأخيرة أن توقف انتاجها تقريبا .

٢٧ - ويبدو أن أشد سمات هذه المجملات للتغيرات الهيكلية المقبلة افصاحا هو توقّع أن تظهر الهياكل الصناعية لبلدان السوق المشتركة - بلجيكا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا - درجة أكبر من التخصص الوطني ، من ناحية ، وأن أغلب الفروع الصناعية التي تظهر بالفعل انحدارا في الميزة المقارنة يتوقع لها استمرار الانحدار ، من ناحية أخرى . وهكذا ، تظهر أغلب منتجات المنسوجات ؛ والملابس ؛ والأحذية ؛ والأغذية ؛ والمشروبات ؛ والتبغ ؛ بل والحديد والصلب ، مرتبة أدنى فيما يتعلق بالبلدان الثلاثة جميعها . وتشير أوجه الاختلاف في الفروع الموضوعة في مرتبة الفروع القوية نسبيا في البلدان الثلاثة الى تخصص اقليمي متزايد دوما داخل السوق المشتركة . وعلى ذلك ، فبينما يتوقّع للكيماويات والمطاط ومنتجات البلاستيك والآلات الكهربائية أن تكون جميعها فروعا هامة في جمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا ، فستنحدر أهمية الكيماويات في بلجيكا ؛ اما القطاعات القوية الأخرى ، باستثناء منتجات البلاستيك ، فهي غير ممثلة بالمرة في بلجيكا . ويجب ملاحظة هذا الاختلاف الظاهر بشيء من الحذر حيث أنه يمكن ان يكون راجعا جزئيا الى انخفاض مستوى التجميع المستخدم في الدراسة البلجيكية . وتظهر الممارسة فيما يتعلق بالصناعة البلجيكية (أ) هيكلا صناعيا يظل موجها في عام ١٩٨٥ الى الأغذية ومستحضرات النسيج و (ب) دورا محدودا نسبيا لصناعات السلع الانتاجية التي يتوقع أن تقوم بدور هام في جمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا .

٢٨ - وكما ذكر آنفا فانه ينبغي النظر الى المراتب الواردة في الجدول أعلاه باعتبارها مؤشرات أولية تقريبية . بيد أنه يمكن لهذه المؤشرات أن توفّر لمقرري السياسة مفتاحا لمعرفة نوع التغيرات المتوقعة ، وبذلك تسمح للمسؤولين الحكوميين وللنقابات ومديري الشركات بمناقشة وضع تدابير تكييف توقعية .

٢٩ - وستشمل المرحلة التالية من البحث المتعلق بالتغيرات الحاصلة في الهيكل الصناعي للبلدان المتقدمة النمو المشاريع التي يرد بحثها أدناه .

استراليا

٣٠ - درس مكتب الاقتصاد الصناعي الاسترالي في الآونة الأخيرة ، بالتعاون مع اليونيدو ، مشروع بحث أولي ينفذ في عام ١٩٧٩ . ويتضمن المشروع تحليلا للتدفقات التجارية الأخيرة مع البلدان

النامية ، ولتدفقات الموارد الخاصة والعامة الى البلدان النامية ، وللسياسات الحكومية التي تؤثّر على التغيير الهيكلي .

هنغاريا

٣١ - بدأ في الآونة الأخيرة اعداد دراسة عن التغيرات الهيكلية في المستقبل والتخصص في الصناعة الهنغارية وعن امكانيات زيادة التعاون الصناعي مع البلدان النامية . وتشمل الدراسة ، التي تتشارك في الاضطلاع بها معاهد وسلطات البحث الهنغارية واليونيدو ، تحليلا للهياكل الحالية وفحصا للتغيرات الهيكلية المتوقعة .

اليابان

٣٢ - سيبدأ في عام ١٩٧٩ اجراء استعراض نظامي للبحث الجارى بشأن التغيرات الهيكلية في الصناعة اليابانية . وسيعقب هذا الاستعراض سلسلة من التنبؤات .

٣٣ - وقد جمّعت اليونيدو ، حتى الآن ، بيانات تشير الى بعض الصناعات التي يتوقع انحدارها وهي : صهر الفلزات اللاحديدية ؛ والحديد والصلب ؛ وفرن المجمرة المفتوحة والفرن الكهربائي ؛ والمخصبات الكيميائية ؛ والمنسوجات والملابس ؛ والأجهزة المنزلية . كما يتوقع أن تؤدى حدود الموارد المحلية الى انحدار تلك الصناعات التي تتطلب مدخلات عالية من الطاقة والموارد الطبيعية ، مثل تكرير الألومنيوم ؛ والألياف التركيبية الاصطناعية ؛ وصناديق الكرتون ؛ وصناعات الراتنجات المتعددة الفنيل (PVC) .

٣٤ - وخلال الخمس عشرة سنة الماضية ، تدهور مركز اليابان في التجارة مع البلدان النامية في فروع كثيرة . وبذلك خسرت اليابان ميزتها المقارنة في الفروع التالية : المنتجات الطبية والصيدلية ؛ والمتفجرات وصناعة الصواريخ النارية ؛ وصناعة الأخشاب والفلين ؛ والمنسوجات ؛ والأثاث ؛ وسلع السفر وحقائب اليد وما الى ذلك ؛ والملابس ؛ والأحذية . وانخفضت الميزة المقارنة لليابان انخفاضا ذا شأن في مجال الآلات الكهربائية والعدد والأجهزة ، غير أن انخفاضها كان بدرجة أقل بعض الشيء في السلع الدقيقة والبصرية ومصنوعات المطاط . وارتفعت المزايا المقارنة لليابان ارتفاعا كبيرا في الحديد والصلب ومعدات النقل وتحسّنت في الجلود والمصنوعات الجلدية .

السويد

٣٥ - ان الدراسة التي بدأ اعدادها في الآونة الأخيرة عن التغيرات الهيكلية في السويد ستحلل المزايا المقارنة التي تتمتع بها الصناعة السويدية ، وفقا لكل من دورة المنتج ونهج نسب عوامل الانتاج . وسيجرى بحث مدى تساوق الأهداف الاجتماعية - الاقتصادية الوطنية والاتجاهات الحالية في اعادة تشكيل الهيكل الصناعي . وعلى هذا الأساس سيتم اعداد اسقاطات حتى عام ١٩٩٥ ، باستخدام

نموذج متعدد القطاعات للاقتصاد السويدي . كما ستبذل محاولة بهدف (أ) اعداد الاستراتيجيات التي من شأنها أن تخفف من حدة التعارض بين الأهداف و (ب) تحديد نطاق واتجاه التجارة واعادة التوزيع مع البلدان النامية .

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

٣٦ - أجريت دراسات بشأن مختلف جوانب التغيرات الهيكلية في المملكة المتحدة . وتضطلع اليونيدو ، بالتعاون مع معهدي بحوث في المملكة المتحدة ، باجراء دراسة أكثر شمولا عن الصناعة البريطانية وعلاقاتها السابقة والمحتملة مع البلدان النامية . وستحلل الدراسة التغيرات الهيكلية الماضية وتحدد احتمالات التجارة والتعاون في المستقبل . ومن المتوقع لهذه الدراسة ، التي ستضم بعض دراسات الحالات الافرادية لصناعات منفردة ، أن تنتهي في أواخر عام ١٩٧٩ .

البلدان الأخرى

٣٧ - وبالاضافة الى تلك البلدان المعددة أعلاه ، من المزمع اجراء أبحاث لعدد من البلدان الأخرى مثل الدانمرك وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية .

ثالثا - البلدان النامية وعملية اعادة التوزيع

٣٨ - فيما يتعلق بالبلدان النامية ، تشمل دراسات الأمانة احتمالات اعادة توزيع الصناعات وآثارها بالنسبة لتلك البلدان ، وكذلك الشروط المسبقة والقيود المتصلة بها . ويتم اعداد هذه الدراسات في ضوء ادراك أنه ينبغي - أولا - الاضطلاع باعادة التوزيع وفقا للأهداف والتطلعات الوطنية العامة للبلدان النامية وأنه ينبغي - ثانيا - تسليط الضوء على العقبات التي تعترض اعادة التوزيع والسائدة في البلدان النامية وتحليل الاقتراحات الملائمة للتخفيف منها . وأخيرا ، يجب التشديد على انه لكي يتم الحكم على التغيرات والتحديات الجارية والمقبلة في هيكل الانتاج الصناعي العالمي ، فمن الضروري النظر الى بحث احتمالات زيادة الصناعة في البلدان النامية وزيادة الصادرات منها على أنه يستحق أولوية عليا .

٣٩ - وقد أعربت البلدان النامية بطرائق مختلفة عن الرأي الذي مفاده أن اعادة التوزيع هي ، في أوسع تعريف لها ، أداة هامة لتعزيز تصنيع هذه البلدان . بيد أنها أيضا ربطت اعادة التوزيع بشروط مسبقة مختلفة. وعلى ذلك فانه لا ينبغي لاعادة التوزيع ،في رأيها ، أن تسهم في استنفاد الموارد الطبيعية ، وفي تلوّث البيئة ، وزيادة التبعية ، ونقل التكنولوجيا العتيقة . ولا ينبغي لها أن تعتمد على المبادرات الأجنبية وحدها ، بل ينبغي تصورها بشكل منهجي بما يتفق والخطط الانمائية والسياسات الصناعية للبلدان النامية . ولهذا الغرض ، فان الحوار المستمر ليس لازما فحسب ولكنه يعد ضرورة حتمية حيث أن اعادة التوزيع تنطوي على مجموعة واسعة النطاق من الأدوات وتمثل مشكلة تعاون شديدة التعقد ، تشمل أطرافا ذات مصالح مختلفة . ولذلك يبدو

أن البلدان النامية تحبّذ قيام الحكومات بدور أفعل في عملية اعادة التوزيع . وبالاضافة الى هذا فقد اقترحت هذه البلدان أن تعتبر اليونيدو برنامجها لاعادة التوزيع نشاطا طويل الأجل تكون فيه بمثابة حفاز في عملية اعادة التوزيع . وينبغي أن يقترح هذا البرنامج معايير وأدوات وأنظمة للتعاون تسمح للبلدان النامية بتحسين استخدامها للموارد المحلية ، وبتقليل تبعيتها ، وبزيادة تكاملها الصناعي والقيمة الصناعية المحلية المضافة . وهكذا ينبغي أن تركز اعادة التوزيع على تجهيز المواد في بلد المنشأ وألا تفضي الى مجرد نقل لصناعات غير مربحة وتؤدي الى التلوث . وقد آلت البلدان النامية على نفسها الاسراع بهذه العملية باتباع سياسات تستهدف التغلب على العقبات القائمة وتهيئة مناخ ملائم لاعادة التوزيع .

٤٠ - وفي واقع الأمر فان ١٠ بلدان فقط تمثل ٩٠ في المائة من الزيادة في حصة البلدان النامية من المصنوعات في اجمالي القيمة الصناعية العالمية المضافة فيما بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٨ (١١) وفضلا عن هذا ، يبين استعراض لاتجاهات اعادة التوزيع السابقة والسائدة أن القدرة الصناعية المعاد توزيعها تتركز في هذه البلدان النامية ذاتها .

٤١ - ويتطلب اجراء تقييم كامل لأثر اعادة التوزيع استعراض مختلف أشكال التعاون الصناعي الدولي ، وبصفة خاصة تحليل مدى التوافق بين أهداف مختلف الشركات في عملية اعادة التوزيع . والسؤال هو الى أي مدى أسهمت آثار اعادة التوزيع حتى الآن ، أي اعادة التوزيع المبنية على اتخاذ القرارات من قبل مؤسسات فردية في البلدان المتقدمة النمو ، اسهاما ايجابيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية . وتوحي الدراسات الاستقصائية الجزئية الأولى لليونيدو بأن اعادة التوزيع قد أسهمت حتى الآن اسهاما كبيرا في النمو الصناعي في البلدان النامية ، ومن ثم في زيادة حصتها في الاجمالي العالمي للقيمة المضافة في القطاع الصناعي - من ٦ر٩ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ٨ر٦ في المائة في عام ١٩٧٥ (١٢) - وانه يبدو أن اعادة التوزيع قد دفعت الانتاج والصادرات في قطاعات معينة في البلدان النامية . وبالرغم من هذا ، ترى البلدان النامية أن أثر التنمية قد ظل الى حد بعيد دون الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للنمو الصناعي .

٤٢ - وكثيرا ما تتهم الشركات الأجنبية ، التي من الواضح أنها تقوم باعادة التوزيع على أساس تجاري محض ، بأنها (أ) أدخلت منتجات غير مناسبة واستخدمت تكنولوجيات باهظة التكاليف بشكل غير ملائم ؛ و(ب) طبقت ادارة مركزية ، مما ينطوي على التبعية ويعوق التنمية الادارية المستقلة ؛

---

(١١) "دراسة استقصائية للتنمية الصناعية . ورقة عمل رقم ١ . حصة البلدان النامية في القيمة العالمية المضافة في قطاع الصناعة" UNIDO/ICIS.57 ، ص ٢٥ .

(١٢) المرجع نفسه ، الجدول ١ ، ص ٢ .

و (ج) أنتجت بعدم كفاءة محتمية وراء حواجز جمركية مرتفعة ؛ و (د) طبقت ممارسات تقييدية مختلفة فيما يتعلق بالصادرات ؛ و (هـ) وضعت ترتيبات وسياسات بشأن أسعار النقل والعوائد والفائدة والرسوم الادارية تقلل الى الحد الأدنى الأرباح والضرائب المحلية . ولتصحيح عيوب التعاون الدولي هذه ، حاولت البلدان النامية تحسين سياساتها التي تنظم تدفق الموارد الصناعية .

٤٣ - ومن الأهمية القصوى ايجاد آليات مناسبة لضمان أن تؤدي مصالح وأهداف الأطراف المختلفة في عملية اعادة التوزيع الى خلق أساس بنّاء للاسراع باعادة التوزيع على أساس المنافع المتبادلة. ويقوم المجتمع الدولي حاليا بمتابعة مختلف الجهود في هذا الاتجاه . وفي الدراسة المشتركة بشأن التعاون الصناعي الدولي (١٣)، تركّز اليونيدو على مجموعة كاملة من قضايا السياسة ، التي قد يفضي الأخذ بها الى عملية اعادة توزيع للصناعات تكون أكثر انصافا .

٤٤ - وتوجّه اليونيدو اهتماما خاصا ، لدى متابعة دراساتها وأنشطتها الرامية الى تشجيع اعادة توزيع الصناعات من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية ، الى القيود السائدة والمتوقعة على اعادة التوزيع في البلدان النامية ، والى وسائل تخفيفها . وتجرى اليونيدو في الوقت الحاضر دراسات بشأن هذه القيود في عدد من البلدان النامية .

٤٥ - ولما كانت اعادة التوزيع تتعلق بالتصنيع في البلدان النامية والتعاون الصناعي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، فان القيود تتصل أيضا باتساع نطاق المشاكل المرتبطة بالتنمية الصناعية في العالم الثالث . بيد أن معاملة البلدان النامية ككل متجانس معناه تجاهل التفاوت الهائل بينها من حيث الحجم وما حبيت به من موارد ، والهياكل والأنماط الصناعية القائمة فيها ، واتجاهات السياسة لديها . وتحدد هذه السمات ، الى جانب المستوى الوطني للتنمية الصناعية ، مدى هذه القيود وشدتها . وتبعا لذلك ، فانه لا يمكن تحليل القيود على اعادة التوزيع تحليلا سليما الا في ضوء هذه المتغيرات المحددة وحدوثها في كل بلد على حدة .

٤٦ - وقد أشارت التحاليل السابقة لقيود اعادة التوزيع في البلدان النامية الى صغر الأسواق والافتقار الى عوامل الانتاج الضرورية ، مثل اليد العاملة الماهرة ورأس المال والمدخلات المادية والهياكل الأساسية التقنية والاجتماعية . وقد يظهر أن هذه القيود أساسية وغير قابلة للتغيير في الأجل القصير . بيد أن البحث الذي أجرته اليونيدو يبيّن أن وراء هذه القيود تكمن أوجه قصور أخرى ملموسة بدرجة أكبر الّا أنها يمكن تغييرها في الأجل المتوسط . وليس حجم السوق قيدا في حد ذاته دائما ولكن ما يحدده هو أن أعدادا كبيرة من السكان تعيش على مستوى الكفاف وبذلك تستبعد من فوائد قطاع السوق الحديث . وتدل الدراسات فضلا عن هذا على أن التوزيع السائد وغير المنصف للدخل قد يظهر أيضا ميلا نحو زيادة اللاانصاف ، مما يزيد من تقييد امكانات السوق . وهذا يوحي بأن التنمية الريفية لم تحظ باهتمام كاف بوصفها أساسا ضروريا لعملية تصنيع منصفة . كما تجدر الاشارة الى أنه لم يحرز نجاح كبير حتى الآن في توسيع الأسواق عن طريق التعاون فيما بين البلدان النامية المتجاورة .

---

(١٣) قارن ID/B/C.3/71/Add.2 .

٤٧ - ومما يمثل مجالا آخر من مجالات القيود على زيادة اعادة التوزيع أن التكنولوجيات التي يجرى نقلها الى البلدان النامية لا تعكس عادة الحجم المحدود للسوق والهبة السائدة من عوامل الانتاج في البلدان النامية . ولذلك فان الأنشطة التي تضطلع بها حاليا هيئات دولية ووطنية مختلفة لتشجيع التنمية ونقل تكنولوجيات أكثر ملاءمة تتصل اتصالا كبيرا بموضوع اعادة التوزيع ، لا سيما فيما يتعلق بالقدرات التي تستهدف أساسا امداد الأسواق المحلية .

٤٨ - ومن المزعوم أيضا أن نقص المهارات اللازمة للانتاج الصناعي يعد قيدا رئيسيا في البلدان النامية . وتظهر نتائج البحوث الأخيرة انه بينما لا يحظى التدريب التقني والحرفي بتشديد كاف داخل اطار النظام التعليمي ، فان الخبرة أثناء العمل لا تلقى الاعتراف الواجب بها كذلك . ولا ترتبط المتطلبات من الشهادات الدراسية ارتباطا وثيقا بأوصاف العمل ، ولكن في الوقت نفسه يحرم العمال المهرة ذوو الخبرة من فرص الترقي .

٤٩ - وقدمت الدراسات التجريبية الدليل على أن نقص رأس المال ليس في أغلب الأحيان قيدا شديدا على اعادة التوزيع . فاذا ما أظهرت دراسة لما قبل الاستثمار قدرة مشروع صناعي ما على تحقيق الربح ، فان الشركاء الأجانب والمحليين ينالون في العادة فرص الحصول على التسهيلات الائتمانية . والمصارف الانمائية متاحة في جميع البلدان النامية تقريبا للشريك المحلي في أى مشروع رئيسي . وتتمتع الشركات الأجنبية الكبيرة بسهولة الوصول الى الشبكة الائتمانية الدولية . بيد أنه بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية الصغيرة فربما يمثل الحصول على التسهيلات الائتمانية مشكلة جسيمة .

٥٠ - ويكمن قيد آخر على الاستخدام الفعال لامكانات اعادة التوزيع في أن المخططين والمديرين يشددون في أغلب الأحيان تشديدا ضئيلا جدا على تكامل التخطيط واتخاذ القرارات فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بمراحل سابقة . وينطبق ذلك بوجه خاص على توريد المواد الخام المحلية للصناعة التجهيزية ، وكذلك للمدخلات الأساسية المستوردة .

٥١ - وبالرغم من أنه لا ينبغي الافراط في التشديد على الهياكل الأساسية المادية والادارية غير الكافية باعتبارها قيدا على اعادة التوزيع في البلدان النامية ، فانه يجب ايلاء الاهتمام الواجب للوفاء بالمتطلبات الطويلة الأجل . وقد حاولت بلدان نامية كثيرة التغلب على مشاكلها المتعلقة بالهياكل الأساسية غير الكافية عن طريق انشاء جيوب صناعية مجهزة تجهيزا خاصا وموجهة للتصدير - وهي ما يسمى بمناطق تجهيز الصادرات . ونظرا لأن الآثار المترتبة على هذا التدبير تبدو أكثر تعقدا مما كان متوقعا في الأصل ، فان اليونيدو تضطلع بالبحث في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لهذه المناطق .

٥٢ - وأخيرا ، بل وربما الأهم ، انعدام القدرة على التفاوض بفعالية بشأن ابرام عقود لاعادة توزيع الصناعات مع الشركات الأجنبية . ويرجع ذلك ، من ناحية ، الى انعدام الخبرة في التفاوض ، من ناحية أخرى ، الى الافتقار الى سياسات وأنظمة متساوقة وصريحة فيما يتعلق بالمشاريع الدولية . وذلك يقلل من امكانية استخدام اعادة التوزيع من قبل البلدان النامية كأداة لتحقيق أهداف التنمية الوطنية .

٥٣ - وتواصل اليونيدو بحثها بشأن الطريقة التي يمكن بها مواجهة القيود السائدة . وتحقيقا لهذه الغاية ، ستدرس الأولويات والأهداف الانمائية التي وضعتها البلدان النامية في خططها الوطنية ، ثم يجرى بعد ذلك تقييم لأولويات القطاع الصناعي ولشكل اعادة التوزيع الذى ترغب فيه البلدان النامية .

٥٤ - وتواصل اليونيدو اجراء دراسات قطاعية على نطاق العالم توفر معلومات بشأن اداء الاستحداثات الصناعية واحتمالاتها في البلدان النامية وبشأن امكانات اعادة التوزيع . وستستكمل هذه الدراسات باستمرار وسيزاد عدد القطاعات التي تدرس . ويستخدم نظام التشاور الخاص باليونيدو لتحديد القيود على اعادة التوزيع والمتطلبات اللازمة لها ؛ ومن المتوقع أن يوفر هذا الرصد معلومات قيّمة عن الأداء والنتائج ، وكذلك عن العقبات والتدابير المتخذة للتغلّب عليها . ويجرى الاضطلاع بدراسات استقصائية بشأن التخطيط والبرمجة الصناعيين وينتظر لهذه الدراسات ، في جملة أمور ، أن توفّر معلومات بشأن تجربة اعادة التوزيع في بلدان محددة .

رابعا - الاستنتاجات والمقترحات

٥٥ - تهدف جميع الدراسات المشار اليها أعلاه الى تقييم مدى استفادة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في المدى الطويل من اعادة تشكيل هيكل الانتاج الصناعي العالمي . فاعادة توزيع الصناعة وتوسيع نطاق التجارة العالمية في المصنوعات يمكن أن يعودا بالنفع المتبادل فيما لو درسا على نحو سليم . ويمكن لاعادة توزيع الصناعات أن تفضي الى تعاون طويل الأجل في نقل القدرات الصناعية من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية مما يتماشى مع الأهداف والأولويات العامة للبلدان المعنية .

٥٦ - وتحاول اليونيدو في برنامج بحثها بشأن اعادة التوزيع والتغير الهيكلي أن تتفهم التغيرات الحاصلة في مجال التقسيم الدولي للعمل وأن توجه انتباه المجتمع الدولي اليها . ولذلك فان مساعي المنظمة موجهة الى تحديد التغيرات الهيكلية التي يحتمل حدوثها مستقبلا في الصناعة في البلدان المتقدمة النمو والى دراسة احتمالات التنمية والقيود المفروضة عليها في البلدان النامية . وعلى هذا الأساس قد يتسنى للحكومات أن تدرك طبيعة هذه التغيرات ادراكا اكثر نظامية وأن تكون قادرة على توقعها وبذلك تصبح في وضع يسمح لها برسم مجموعة سياسات أكثر ترابطا يعترف فيها بأهداف التنمية وتبرر على النحو الواجب . وقد لقيت أعمال اليونيدو استجابة ذات شأن من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء ، واعترفت الأمانة مع الامتنان بالدعم الذى قدمته مختلف المؤسسات والهيئات على الصعيدين الوطني والدولي . فقد يسّر هذا الدعم الى حد بعيد الجهود التي تبذلها المنظمة امتثالا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

٥٧ - وبالنظر الى أن اليونيدو ترى أنها في المراحل الأولى فقط من برنامج أبحاثها فان الامانة ليست ، في هذه المرحلة ، في وضع يسمح لها بأن تدرج في هذا التقرير مجموعة من التوصيات النهائية . بيد أنه يمكن تحديد مقترحات مؤقتة معينة .

٥٨ - قد يكون من الملائم أن تتصوّر البلدان المتقدمة النمو مجموعة أكثر ترابطا من السياسات التي تمس التعاون الصناعي مع البلدان النامية . وينبغي مراعاة الاعتبارات الموضحة أدناه لدى الأخذ بمثل هذه المجموعة من السياسات .

٥٩ - أولا ، ان من الأهمية الأساسية ان تنشئ أو تواصل حكومات البلدان المتقدمة النمو اطارا عاما لتمكين المؤسسات الصناعية من البت في اعادة توزيع قدرات صناعية معينة الى البلدان النامية والاشتراك فيها .

٦٠ - ثانيا ، ان من الضروري توفير الدعم الجماهيري لعملية اعادة التوزيع هذه . وقد يأخذ هذا الدعم شكل أنظمة ضمانات للائتمان والاستثمار توجد منها بالفعل أنواع عديدة في كثير من البلدان المتقدمة النمو . وقد يتمثل شكل آخر في انشاء صندوق عام في البلدان المتقدمة النمو للمساهمة في رؤوس الأموال في البلدان النامية . وسيسمح هذا الصندوق باقتراض مزيد من الموارد القابلة للاستثمار في سوق رأس المال كما يمكن له أن يموّل مسبقا اجراء الدراسات السوقية ذات الصلة واجراء دراسات ما قبل الاستثمار في البلدان النامية . ويمكن استخدام هذا الصندوق في تشجيع اعادة توزيع الصناعات عن طريق توفير زخم أولي يساعد المقاول المهتم على (أ) أن يحصل على البيانات الأساسية ، (ب) أن يقيم الاتصالات الضرورية مع السلطات في البلدان النامية ، و (ج) أن يدخل في ارتباط مالي باسم الهيئة العامة . وهكذا يبدو ممكنا الجمع بين جهود المقاول وموارد الصندوق العام ، من ناحية ، والموارد المحلية للبلد النامي المحدد ، من ناحية أخرى . كما سيكون من الممكن ربط ضوابط وضمانات حكومية معينة بتوفير رأس المال لمشروع استثماري . ويبدو ضروريا على أي حال أن تقوم وكالة رسمية بفحص دقيق لمشاريع الاستثمار كلا على حدة . وهناك دلائل على أن أي صندوق عام يشترك في المساهمة في رؤوس الأموال قد يواجه صعوبات في توفير العدد الكافي من الموظفين من أجل مهمة الرقابة المطلوبة . بيد أنه يمكن أن يعهد بهذه الوظيفة باسم الصندوق العام الى مؤسسة دولية أو اقليمية .

٦١ - وقد ينظر الى المساعدة الثنائية الرسمية المباشرة على أنها شكلا ضروريا آخر من أشكال الدعم الرسمي لاعادة التوزيع . وعن طريق التوجيه المتزايد للمساعدة الثنائية نحو التعاون الصناعي الطويل الأجل ، سيكون من الممكن - بالاشتراك مع البلد النامي المعني - استكمال تدفقات موارد المشروع ، مثل توفير التدريب والأموال لانشاء هياكل أساسية ملائمة في البلد النامي .

٦٢ - ثالثا ، من الشروط الأساسية ، فيما يبدو أن تكفل البلدان المتقدمة النمو الوصول الى أسواقها للمصنوعات النابعة من القدرات المعاد توزيعها في البلدان النامية ، لا سيما اذا كان ينظر الى هذه القدرات على أنها صناعات موجهة للتصدير . وقد يكون من المهم ، الى جانب تخفيف حواجز الأسواق ، توفير المساعدة لمشاريع البلد النامي في تسويق المنتجات وفي اتاحة الوصول الى شبكات التوزيع . ويمكن النظر في اتخاذ تدابير مختلفة لزيادة تأمين الوصول الى الأسواق ، مثل "اعادة الشراء" ، والترتيبات الثنائية للمشاركة في الانتاج ، والسياسات التي تقوم باتباعها الهيئات الدولية فيما يتعلق بـ (أ) نظام الأفضليات المعمم و (ب) الاتفاقات التي هي من نوع اتفاق لومي .

٦٣ - رابعا ، تمثل سياسات التكييف التوقعية شرطا اساسيا حيويا للتعجيل بعملية اعادة التوزيع وضمان عدم تسببها في حدوث أى خلل . وعلى أساس التغيرات المتوقعة في العمليات والمنتجات الصناعية ، يمكن للبلدان المتقدمة النمو أن تتخذ تدابير لتوجيه الموارد نحو الصناعات ذات الكثافة في رأس المال البشرى بدلا من اعانة صناعات تعاني ضعفا . وقد يمثّل انشاء " شبكات الانذار المبكّر " لاحداث تكييفات في الوقت المناسب أحد التدابير الخاصة في هذا الصدد . وادراكا لأن ارتفاع الأجور نسبيا في البلدان المتقدمة النمو ، بين عوامل أخرى ، ينزع الى تشجيع استحداث تكنولوجيات تحتاج الى عمال أقل في مجال الصناعة ، فمن المحتم ، فيما يبدو ، أنه ستتعين اعادة تحديد مفهوم العمالة الكاملة في هذه البلدان . وتحقيقا لهذه الغاية ، فانه يمكن النظر في سياسة لخلق العمالة في قطاع الخدمات وامكانية تخفيض اليد العاملة المطلوبة عن طريق تنظيم أوقات العمل ، الخ . وقد يحدث أن تقرر البلدان المتقدمة النمو ،لأسباب داخلية مختلفة ، استبعاد أجزاء معينة من أنشطتها الصناعية من اجراء مزيد من الترشيد أو من التقسيم الدولي للعمل . وينبغي لهذا القرار أن يستند الى بحث دقيق للشروط المسبقة والآثار الطويلة الأجل لهذه السياسة . ومما يبدو على وجه الخصوص شرطا مسبقا أن يستند تطبيق هذه السياسات ونطاقها ومدتها الى مشاورات مع الشركاء في التعاون الدولي الذين يحتمل تأثرهم بها . وسيحتاج الأمر الى تعويض البلدان النامية عن الآثار السلبية الناشئة من اتخاذ تدبير حمائي في بلد متقدم النمو . وقد يستلزم تأمين ذلك محفلا دوليا للتشاور والتوفيق .

٦٤ - وتفضي المناقشة الواردة أعلاه الى النظر في الآليات المختلفة لتعزيز التعاون الصناعي الدولي . وبالنظر الى الدور الهام الذى تقوم به الحكومات في تنظيم تدفق الموارد والسلع الأساسية فيما بين البلدان وفي انشاء اطار السياسة اللازم للتنمية الصناعية وتنمية سوق العمل في البلدان منفردة ، فانه يمكن لأى اتفاق تعاون صناعي حكومي بين بلد متقدم النمو وبلد نام أن يكون وسيلة فعالة لحفز اعادة توزيع الصناعات . ولا بد لهذه الاتفاقات أن تشمل جميع السياسات والتدابير المؤسسية ذات الصلة التي قد تؤثّر على التعاون الصناعي الطويل الأجل بين البلد المتقدم النمو والبلد النامي المعنيين . وينبغي أن يكفل أى اتفاق حكومي دولي استناد تدفقات الموارد وتدفقات السلع الأساسية فيما بين البلدان الصناعية والبلدان النامية الى اعتبارات طويلة الأجل . كما ينبغي له تأمين تقليل الشكوك الى الحد الأدنى ومراعاة مبدأ المعاملة بالمثل .

٦٥ - وقد يكون من المفيد وضع ترتيبات تعاون صناعي بين المجموعات الاقليمية للبلدان المتقدمة النمو ، من ناحية ، والبلدان النامية من الناحية الأخرى . اذ أن ذلك سيزيد الى حد بعيد عدد المستثمرين المحتملين الذين يتم الاتصال بهم وكذلك حجم السوق المحتملة للمنتجات .كما يمكن لترتيبات التعاون الصناعي أن تأخذ شكل اتفاقات ثلاثية الأطراف ، تشمل التعاون بين بلد من البلدان ذات الاقتصاد الموجّه مركزيا وبلد من البلدان ذات الاقتصاد السوقي وبلد من البلدان النامية .

٦٦ - وهناك حاجة واضحة ، كما ذكر ، الى ترتيبات لتأمين تدفق المعلومات ذات الصلة فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية عن فرص اعادة التوزيع والشركاء المحتمل توافر الاهتمام

لديهم . ويمكن النظر في اتخاذ تدابير مؤسسية مختلفة لمواجهة هذه الحاجة . وفي اطار امانة اليونيدو ، شرع مكتب البرنامج التعاوني للاستثمار في تنفيذ برنامج للاتصال المباشر بمؤسسات في بلدان صناعية منتقاة رئي أنها ملائمة للتعاون في مشاريع في البلدان النامية وراغبة فيه . وقد عرض المكتب على عدد من الشركات المهتمة في البلدان المتقدمة النمو الامكانيات الحالية المتاحة لها للتعاون في انشاء مشاريع ترغب فيها البلدان النامية . كما أقام المكتب اتصالا بين شركات من البلدان المتقدمة النمو ومقاولين ومؤسسات في البلدان النامية التي تختارها هذه الشركات ، وبذلك سمح باستكشاف طرائق العمل المشترك في الاضطلاع بمشاريع صناعية .

٦٧ - ويمكن اعتبار نظام اليونيدو للمشاورات آلية أخرى تبشّر بالأمل لتسهيل عملية اعادة توزيع الصناعات . وتدل الخبرة المكتسبة حتى الآن من المشاورات القطاعية أنها يمكن أن تسهم في تفهّم طموح البلدان النامية الى زيادة انتاجها في قطاع معيّن وفي تحديد المشاكل التي ينطوي عليها الأمر . وقد أظهر نظام المشاورات أنه يمكن أن يسهّل تحديد وموازنة مصالح الأطراف المختلفة التي تشترك في عملية اعادة التوزيع ، فضلا عن أن نظام المشاورات هذا يبين قيمة رصد انشاء قدرات صناعية جديدة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء .

خامسا - التدابير المطلوب من مجلس التنمية الصناعية اتخاذها

٦٨ - قد يرغب المجلس ، لدى النظر في هذا البند من بنود جدول الأعمال ، في استعراض النتائج الأولية والمقترحات المؤقتة فيما يتصل بالمبادئ والسياسات والآليات التي تؤدي الى اعادة التوزيع كما هي معروضة في هذا التقرير . وستكون هذه النتائج والمقترحات موضوع تقرير موسّع يرفع الى المؤتمر العام الثالث لليونيدو . وبالاضافة الى ذلك ، قد يرغب المجلس في اسداء المشورة بشأن برنامج الأبحاث وتأييد النهج المتّبع فيه .

- - - - -